الأمم المتحدة

S/2020/622

مجلس الأمن

Distr.: General
30 June 2020
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة 29 حزيران/يونيه 2020 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

طلب مجلس الأمن، في الفقرة 13 من قراره 2507 (2020)، أن أقدم معلومات مستجدة عن التقدم الذي أحرزته سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن النقاط المرجعية الرئيسية المحددة في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ 9 نيسان/أبريل 2019 (S/PRST/2019/3). وحُددت هذه النقاط المرجعية لتمكين المجلس من تقييم مدى إسهام حظر توريد الأسلحة في دعم الجوانب ذات الصلة من جوانب إصلاح قطاع الأمن، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، وإدارة الأسلحة والذخيرة.

وفي العام الماضي، عدّل المجلس تدريجيا حظر توريد الأسلحة، استجابةً للنداءات التي وجهتها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي ضوء الإنجازات التي تحققت قياسا إلى النقاط المرجعية. وفي أعقاب رسالتي المؤرخة 26 تموز/يوليه 2019 (S/2019/609)، قرر المجلس، في قراره 2488 (2019)، ما يلي:

(أ) توقُّف سريان إجراءات الموافقة الموضوعة لحظر توريد الأسلحة على عمليات إمداد القوات الأمنية لجمهورية أفريقيا الوسطى بالأسلحة التي يبلغ عيارها 14,5 ملم أو أقل، وبالذخائر والمكونات المصممة خصيصا لهذه الأسلحة. ويُكتفى بدل ذلك بتوجيه إخطار مسبق بعمليات الإمداد تلك إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى؛

(ب) وقوع مسؤولية إخطار اللجنة على الدول الأعضاء أو المنظمات الدولية أو الإقليمية أو دون الإقليمية المورِّدة للأسلحة وتوابعها في المقام الأول. ويجب توجيه هذه الإخطارات قبل 20 يوما على الأقل من عمليات التسليم. وشدد المجلس أيضا على أهمية تضمين هذه الإخطارات تفسيرات مفصلة للكيفية التي ستدعم بها الأعتدة المطلوب الإمداد بها إصلاحَ قطاع الأمن في البلد؛

(ج) استمرار تخويل سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إمكانية الحصول على أسلحة وذخائر يزيد عيارها عن 14,5 ملم، رهناً بموافقة اللجنة، بموجب الأحكام ذات الصلة من حظر توريد الأسلحة؛

(د) توقُّف الإلزام بالحصول على الموافقة المسبقة من اللجنة للإمداد بالمعدات العسكرية ومعدات الشرطة غير الفتاكة المراد استخدامها حصرا في الأغراض الإنسانية أو في أغراض الحماية أو في ما يتصل بذلك من مساعدة تقنية أو تدريب؛ والاكتفاء بدل ذلك بتوجيه إخطار مسبق.

وفي أعقاب رسالتي المؤرخة 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (S/2019/1008)، عدّل المجلس مجدداً، في قراره 2507 (2020)، تدابير حظر توريد الأسلحة، حيث قرّر توقُّف سريان إجراءات الموافقة الموضوعة لحظر توريد الأسلحة على عمليات إمداد القوات الأمنية لجمهورية أفريقيا الوسطى بالمركبات





العسكرية البرية غير المسلحة والمركبات العسكرية البرية المجهزة بأسلحة من عيار 14,5 ملم أو أقل. ويُكتفى بدل ذلك بتوجيه إخطار مسبق بعمليات الإمداد تلك إلى اللجنة.

وتضطلع اللجنة بدور هام في إدارة التعديلات المذكورة أعلاه وغيرها من الاستثناءات المنطبقة على حظر توريد الأسلحة. ومنذ فرض الحظر، قدمت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ما مجموعه 19 طلب إعفاء و 14 إخطارا. وتلقت اللجنة ما مجموعه 70 طلب إعفاء و 84 إخطارا من دول أعضاء ومنظمات دولية، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي. وبذلك يصل العدد الإجمالي للأسلحة والذخائر التي وافقت عليها اللجنة منذ عام 2015 إلى نحو 703 14 قطعة سلاح و 000 432 17 طلقة ذخيرة[1]. وظلت القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى الجهة المتلقية الرئيسية للأسلحة والذخيرة، وتليها قوات الأمن الداخلي (الشرطة والدرك).

وأُقدِّم في الفرع التالي المعلومات المستجدة بشأن التقدم المحرز قياسا إلى كل نقطة من النقاط المرجعية الرئيسية الخمس منذ رسالتي المؤرخة 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. والنظر في تقييم التقدم المحرز قياسا لهذه النقاط المرجعية يجب أن يواكبه أخذ التطورات في الحالة السياسية والأمنية في البلد من نواح أخرى في الاعتبار، ولا سيما التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى المؤرخ 6 شباط/فبراير 2019 والأعمال التحضيرية للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في الفترة 2020/2021 (انظر S/2019/145؛ وتقريري الأخير عن جمهورية أفريقيا الوسطى، S/2020/545). ومن المهم أيضا مراعاة تأثير الانتشار العالمي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الذي أُعلن رسميا في البلد في 14 آذار/مارس أنه بلغ طور الجائحة. وقد أعاقت هذه الجائحة قدرات كل من الحكومة وشركائها الدوليين، حيث اضطروا أحيانا إلى تركيز اهتمامهم ومواردهم على التصدي لها.

المعلومات المستجدة عن التقدم المحرز بشأن النقطة المرجعية ألف

يهدف البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن إلى نزع سلاح وتسريح 000 5 من المقاتلين السابقين في الجماعات المسلحة، و 500 1 طفل مرتبط بالجماعات المسلحة والقوات المقاتلة، وإعادة ما يقدر بنحو 500 من المقاتلين السابقين إلى أوطانهم. وتقدر تكلفة البرنامج بنحو 45 مليون دولار. وفيما يتعلق بإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، وقعت الحكومة عقودا تبلغ قيمتها نحو 12 مليون دولار مع المنظمة الدولية للهجرة ووكالة التعاون التقني والإنمائي (منظمة غير حكومية دولية) من أجل إعادة إدماج 000 1 مقاتل سابق إدماجاً اجتماعياً واقتصادياً وتنفيذ مشاريع لدعم المجتمعات المحلية (انظر S/2019/609).

ومنذ الشروع رسميا في تنفيذ هذا البرنامج في 17 كانون الأول/ديسمبر 2018، جرى نزع سلاح وتسريح ما مجموعه 321 1 مقاتلا، من بينهم 81 امرأة، وجمع 802 قطعة من أسلحة الحرب و 239 1 قطعة ذخيرة غير منفجرة و 537 67 طلقة ذخيرة، على النحو المبين في رسالتي المؤرخة 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. ولم تحدث عمليات لنزع السلاح والتسريح منذ آخر إحاطة قدمتها في كانون الأول/ديسمبر 2019. ولكن منذ أيار/مايو 2020، تخطط وحدةُ تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة

(1) يمثل ذلك زيادة قدرها 703 4 قطعة سلاح و 600 432 1 طلقة ذخيرة منذ تموز/يوليه 2019 (انظر S/2019/609).

إلى الوطن والوزارةُ الوصية لبدء عمليات نزع السلاح والتسريح في نديلي الواقعة في المنطقة الوسطى من جمهورية أفريقيا الوسطى، بعد إعراب الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى عن موافقتها على بدء العمليات. ومن شأن العمليات المقررة أن تيسر أيضا إنشاء وحدات أمنية مختلطة خاصة في نديلي. ومن المقرر أيضا مواصلة عمليات نزع السلاح والتسريح في الغرب، وكذلك في مواقع أخرى في المنطقة الوسطى الشرقية.

وأُحرز تقدم إضافي فيما يتعلق بأنشطة إعادة استيعاب المقاتلين السابقين المسرّحين وإعادة إدماجهم، في حين يتواصل تنفيذ مشاريع دعم المجتمعات المحلية في المناطق التي تجري فيها عمليات إعادة إدماج المقاتلين السابقين أو يُعتزم تنفيذها فيها[(2)]، وتنفذ جميع هذه المشاريع في إطار مشروع إعادة إدماج المقاتلين السابقين الذي تتولّى قيادته وحدة تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، من خلال شريكيها المنفذين، وهما المنظمة الدولية للهجرة ووكالة التعاون التقني والإنمائي، وبدعم مالي من البنك الدولي. وحتى يومنا هذا، شارك 839 مقاتلا سابقا في أنشطة إعادة الاستيعاب، وشارك 295 مقاتلا سابقا في أنشطة إعادة الإدماج[(3)].

ومنذ الجولة الأخيرة لعمليات نزع السلاح والتسريح، التي أجريت في الفترة من 14 تشرين الأول/أكتوبر إلى 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، سُجّل 413 مقاتلا سابقا، من بينهم 25 امرأة، في برامج للتدريب في مجال إعادة الاستيعاب في بوار وكوي. ففي بوار، بدأ 121 مقاتلا سابقا، من بينهم امرأتان، أكملوا دورة مدتها ثلاثة أشهر لتدريبهم في مجال إعادة الاستيعاب، دورةً مدتها ثلاثة أشهر للتدريب المهني من أجل إعادة استيعابهم على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي. وفي كوي، بدأت وكالة التعاون التقني والإنمائي تقديم دورات تدريبية في مجال إعادة الاستيعاب إلى 166 من المقاتلين السابقين المسرّحين (جميعهم من الرجال)، من بينهم 124 مقاتلا سابقا من الجماعة المسلحة المسماة حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار لم يُقبلوا في الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة[(4)].

وفي بّاوا، أكملت المنظمة الدولية للهجرة التدريب المهني لما عدده 176 مقاتلا سابقا في كانون الثاني/يناير 2020 (انظر S/2019/1008)؛ وكان هؤلاء المقاتلون السابقون، الذين اختاروا إعادة استيعابهم اجتماعيا واقتصاديا في الحياة المدنية، جزءا من مجموعة من 227 مقاتلا نُزع سلاحهم وسُرّحوا. واختار المقاتلون السابقون المتبقون، وعددهم 51 مقاتلا سابقا، الانضمام إلى الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة[(5)]. وفي أعقاب العمليات الأخيرة لنزع السلاح والتسريح في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2019، انضم 67 مقاتلا سابقا إضافيا إلى برامج إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي التي تنفذها المنظمة الدولية للهجرة. ولا يزال البدء في أنشطة هذه المجموعة معلقا بانتظار توقيع تمديد العقد المبرم بين المنظمة الدولية للهجرة ووحدة تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن.

---

(2) في بّاوا وبوار (الغرب)، حيث بدأت عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن؛ وفي المناطق التي لم تبدأ فيها بعد عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، وهي نديلي (الوسط) وبريا (الشرق) وبيراو (الشرق).

(3) قبل بدء أنشطة إعادة الاستيعاب وإعادة الإدماج، يتلقى جميع المقاتلين السابقين المسرّحين "بدلات إعادة استيعاب" لمدة ثلاثة أشهر، ابتداء من يوم نزع السلاح والتسريح. وحتى هذا اليوم، تلقى 321 1 من المقاتلين المسرّحين هذه البدلات.

(4) لم يُقبلوا على أساس معايير القبول للانضمام إلى الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة، وهي العمر والحالة البدنية والصحية.

(5) في 5 حزيران/يونيه 2020، نُشرت الدفعة الأولى من الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة واستقرت في المعسكر المعيّن لها في بّاوا، بعد أن انتهت من تلقي التدريب الواجب في موقع التدريب في بوار.

وفي رسالتي المؤرخة 26 تموز/يوليه 2019، ذكرتُ أن برنامج البلد الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن يمول بالكامل تقريبا بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والبنك الدولي، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. ومما يؤسف له أن وتيرة التقدم، وهي أبطأ مما كان متوخى في البداية، كان لها تأثير كبير في الموارد. وتتخذ سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى حاليا تدابير، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة والبنك الدولي والولايات المتحدة، تحسّباً لاحتمالات نقص الموارد المالية، ومن أجل تجنب حدوث عجز مالي. وأدعو الجهات المانحة الحالية إلى مواصلة الدعم الذي تقدمه وأدعو الجهات المانحة المحتملة إلى مساعدة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في جهودها لجمع الأموال لبرنامجها الوطني.

وواكبت الحكومةُ البرنامجَ الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن بإنشاء برنامج للحد من العنف المجتمعي، وقد أصبح هذا البرنامج أداة هامة لجعل حالات النزاع المحلية مستقرة.

وتقدم الجهات الشريكة الدولية، وهي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وصندوق بناء السلام، الدعم إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال تنفيذ برامج الحد من العنف المجتمعي في بانغي، وبانغاسو، وبوسانغوا، وبوار، وبريا، وكاغا بَاندورو، وبَامباري.

وهدف هذه الجهات هو استفادة 000 4 فرد من هذه البرامج خلال الفترة 2019-2020. وحتى الآن، شارك ما مجموعه 014 4 مستفيدا، من بينهم 570 1 امرأة، في أنشطة مدرة للدخل ومشاريع محلية في إطار برامج الحد من العنف المجتمعي. وإضافة إلى ذلك، جُمعت 41 قطعة من أسلحة الحرب، و 640 1 قطعة سلاح يدوي الصنع، و 913 طلقة ذخيرة، وثلاث قطع ذخيرة غير منفجرة.

ولم يحرز أي تقدم إضافي في إلحاق أفراد القوات المسلحة السابقين، المتحقّق من خلفيتهم، بالوحدات النظامية منذ المشروع التجريبي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي نفذ في عام 2018 والذي تمّ في إطاره إلحاق 232 مقاتلا سابقا، من بينهم 6 نساء، بالقوات المسلحة (انظر S/2019/609). ولم تطبق الحكومة شرط تخصيص حصة 10 في المائة من قوات الدفاع والأمن الداخلي لأفراد الجماعات المسلحة في أنشطتها للتجنيد، مثل حملة تجنيد 600 2 فرد في القوات المسلحة التي بدأت في شباط/فبراير 2020. ولا يزال هناك الكثير كذلك مما يتعين القيام به فيما يتعلق بإنشاء لجنة معنية بمواءمة الرتب لتيسير إعادة إدماج المقاتلين السابقين وإعادة استيعاب أفراد القوات المسلحة السابقين الذين انضموا إلى جماعات مسلحة. ولم يُعتمد بعد المرسوم المنشئ للجنة المختلطة المعنية بمواءمة الرتب، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق السياسي المبرم في شباط/فبراير 2019.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، بذلت الجهتان الضامنتان للاتفاق السياسي (الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا) وجهات شريكة دولية أخرى جهودا كبيرة لتستمر الجماعات المسلحة الموقعة للاتفاق السياسي في الالتزام به، بما في ذلك سعي هذه الجماعات إلى الانضمام إلى البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. وعقدت اللجنة الاستشارية لمتابعة أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن اجتماعها الأخير مع ممثلي الجماعات المسلحة في 29 أيار/مايو 2020، بمشاركة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وجهات شريكة دولية أخرى. ويُسعدني بدء عمليات نزع السلاح والتسريح في نديلي في مقاطعة بامنغي بانغوران في 22 حزيران/يونيه، واعتزام سلطات

جمهورية أفريقيا الوسطى أن تستخلص الدروس من آخر العمليات المنجزة في هذا السياق، بما في ذلك الحاجة إلى معالجة انخفاض معدل تسليم أسلحة الحرب، وأن تعزز التنسيق بين وحدة تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن والوزارة الوصية.

ومن المهم أن تواصل جميع الأطراف المشاركة بحسن نيّة في تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، وهذا شرط أساسي من شروط الاتفاق السياسي.

ويلزم مضاعفة الجهود لكفالة أن يكون لدى جميع الأطراف الفهم نفسه للصلة بين البرنامج الوطني، وتكوين الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة، ومسألة إدماج المقاتلين السابقين في قطاع الأمن، ومواءمة الرتب.

المعلومات المستجدة عن التقدم المحرز بشأن النقطة المرجعية باء

قبل عام، أطلعت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى فريقَ التقييم الذي أوفدته إلى البلد على وثيقة تخطيط تبين التوقعات بشأن احتياجات البلد فيما يتعلق بتخزين الأسلحة والذخائر وإدارتها. وفي هذه الوثيقة، قدّرت الحكومة أنها ستحتاج من تاريخه إلى عام 2023 إلى 295 مرفق لتخزين 826 28 قطعة سلاح من مختلف الفئات، وإلى 562 492 9 طلقة ذخيرة على الأقل، وإلى 180 1 من الأفراد المدرّبين المتحقق من خلفيتهم ليتولّوا أعمال تخزين الأسلحة والذخائر وإدارتها.

ومنذ عام 2014، تمكنت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من جهات شريكة دولية، من إصلاح وتشييد بنى تحتية مادية لتخزين الأسلحة والذخائر، بوسائل منها الدعم الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، من خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، لتعزيز قدرات الحكومة في مجال إدارة الأسلحة والذخائر من خلال بناء وإصلاح مرافق للتخزين وتوفير التدريب المتخصص في إدارة الأسلحة والذخائر وفقا لخطط نشر القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي. وحتى حينه، قامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام/بعثة الأمم المتحدة المتكاملة ببناء 20 مستودعا للأسلحة، وإصلاح 41 مستودعا آخر، بالإضافة إلى إصلاح السلطات الوطنية ثلاثة مستودعات. ووفرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام/بعثة الأمم المتحدة المتكاملة قدرات لفائدة القوات المسلحة تتعلق بانتشارها في بوار، بما في ذلك توفير مستودع إقليمي يُتيح تخزين الذخيرة لكتيبتين، ومستودع أسلحة بقدرة تخزين تستوعب 600 قطعة سلاح، ومستودعين بقدرة تخزين تستوعب 220 قطعة سلاح، ومستودعٍ ملحقٍ بمركز التدريب بقدرة تخزين تستوعب 600 قطعة سلاح. بيد أن تسليم المستودع الإقليمي إلى السلطات الوطنية تأخّر بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19.

وقد طلبت الحكومة إلى دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام/بعثة الأمم المتحدة المتكاملة دعم نشر الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة من خلال توفير أربعة مرافق تخزين مؤقتة للأسلحة والذخائر وإتاحة التدريب على إدارة الأسلحة والذخائر.

وفيما يتعلق بالتدريب، تلقى أكثر من 300 فرد من قوات الدفاع والأمن الوطنية لجمهورية أفريقيا الوسطى أشكال دعمٍ لبناء القدرات وتدريباتٍ من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام/بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، والاتحاد الروسي، ورواندا، والصين، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، ومصر، والمغرب، والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك في مجال إدارة الأسلحة والذخائر.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، درّبت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام/بعثة الأمم المتحدة المتكاملة أعداداً إضافية من قوات الدفاع والأمن الداخلي في مجال إدارة الأسلحة والذخائر، بما في ذلك خلال دورة تدريبية مكرسة لإبطال المتفجرات والذخائر. وبدعم مالي من الولايات المتحدة، بدأت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام/بعثة الأمم المتحدة المتكاملة مشروعا في شباط/فبراير 2020 لدعم إنشاء قدرة وطنية ضمن القوات المسلحة على تدمير الذخيرة العتيقة.

وفي إطار هذا المشروع، سيُنشأ فريقان متخصصان في إبطال المتفجرات والذخائر. وسيتألف الفريقان من أفراد مدربين من القوات المسلحة سيتلقون تأهيلاً وتوجيهاً متخصصين لتزويد جمهورية أفريقيا الوسطى بقدرة وطنية على إبطال المتفجرات والذخائر، دعماً لأنشطة نزع السلاح الوطنية على وجه التحديد. ومن المهم أن يُستفاد في هذه المهام المتخصصة من كفاءات هؤلاء الأفراد المدربين. غير أن المشروع معلق حاليا بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19.

وفي رسالتي المؤرخة 26 تموز/يوليه 2019، أشرت إلى أن سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى قررت أن تعتمد جميعُ قوات الدفاع والأمن الداخلي عملية موحدة لتأهيل الأفراد المتولّين إدارة الأسلحة والذخائر تشملُ عملية تحقق من خلفيتهم. وأصبحت عملية التجنيد في القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي تتضمن بانتظام عملية للتحقق من خلفيات من يتولّون مهام إدارة الأسلحة والذخائر، ونُظمت حلقة دراسية وطنية بشأن التحقق من الخلفية في 27 شباط/فبراير 2020. وتعتزم الحكومة إنشاءَ آلية وطنية ووضعَ سياسة وطنية بشأن هذه المسألة.

المعلومات المستجدة عن التقدم المحرز بشأن النقطة المرجعية جيم

تتعلق هذه النقطة المرجعية بوضع الحكومة الصيغة النهائية لبروتوكول لتسجيل وإدارة الأسلحة المسلمة إلى قواتها المسلحة وقواتها للأمن الداخلي، وإنشاء نظامٍ للاستلام الفردي للأسلحة وآليةٍ لتطبيق المساءلة الفردية.

وتستمر الحكومة في تطبيق البروتوكولات والمبادئ التوجيهية التقنية المؤقتة فيما يتعلق باستلام وإدارة الأسلحة والذخائر عند كل عملية إمداد بشحنة أسلحة تُخطر بها اللجنة أو توافق عليها. ولم يوضع بعد بروتوكول وطني يحدد معالم العملية المتعلقة بتسليم شحنات الأسلحة والذخائر والتحقق منها في البلد. كما أن لكل كيان من كيانات القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي وثائقه الداخلية وإجراءاته الخاصة به فيما يتعلق بتسجيل الأسلحة.

المعلومات المستجدة عن التقدم المحرز بشأن النقطة المرجعية دال

تتعلق هذه النقطة المرجعية بتفعيل اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتواصل اللجنة تنفيذ خطة عملها الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك عن طريق عقد الدورة الرابعة لجمعيتها بكامل هيئتها في 6 كانون الثاني/يناير 2020.

وإضافة إلى ذلك، اعتمدَ مجلس الوزراء في 12 آذار/مارس 2020 قانونا بشأن النظام العام للأسلحة التقليدية وأجزائها ومكوناتها وذخائرها وُضِعَ في عام 2019 بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وأحالَه إلى الجمعية الوطنية.

وقد أُدرجت مبادرة لبناء القدرات في مجالي وسم الأسلحة وتعقبها في خطة العمل الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولم توافق الحكومة بعد على شكل وطني للوسم وخطة وطنية ومعايير لوسم الأسلحة المملوكة للدولة وتعقبها. ومن المهم وسم الأسلحة وتسجيلها على النحو الصحيح ليتسنى رصد مخزونات الأسلحة المنقولة إلى القوات الأمنية لجمهورية أفريقيا الوسطى والوحدات الأمنية المختلطة الخاصة. وأشير إلى أن جمهورية أفريقيا الوسطى من الدول الموقعة على اتفاقية أفريقيا الوسطى لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وأجزائها ومكوناتها التي يمكن أن تُستخدم في صنع هذه الأسلحة وإصلاحها وتركيبها (اتفاقية كينشاسا) وبروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي ومراقبتها والحد منها، وأنها عضوٌ في المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة الذي أقرّ صيغة إقليمية لتعقب الأسلحة. وتمشيا مع الالتزامات التعاهدية للحكومة[6]، لا يمكن نقل أي أسلحة أو ذخائر ذات أرقام تسلسلية جزئية أو غير مقروءة من البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن إلى الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة.

وبدأ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عملية شراء لتوفير آلات وسم الأسلحة وعُدد حفظ السجلات، إضافة إلى تقديم التدريب الملائم إلى اللجنة والقوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي. ومن المتوقع تسليم آلتي وسم بحلول نهاية عام 2020. وفي حال تقديم الدول الأعضاء دعما ماليا، سيكون بالإمكان استكمال هذه الخطوة الإيجابية ببرنامج للتدريب على الوسم وتمكين الحكومة من شراء آلات وسم إضافية، مما سيساعد في إقامة برنامج وطني للوسم.

ومن شأن هذا البرنامج أن يساعد على ضمان الوسم السليم للأسلحة التي تقدَّم إلى القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي، ومن شأنه كذلك، في حال كانت السجلات محفوظة على النحو السليم، أن ييسّر تعقبَ الأسلحة في حالة وقوعها في أيدي الجماعات المسلحة.

وتموَّل اللجنة من الميزانية الوطنية ويبلغ تمويلها لعام 2020 ما قدره 75 مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية. وفي حين أن هذا المبلغ يغطي التكاليفَ التشغيلية لمكتب اللجنة ودفعَ المرتبات، فإنه غير كاف لتمويل الأنشطة التنفيذية المقررة في خطة العمل الوطنية.

والمبلغ المرصود لتنفيذ هذه الأنشطة التنفيذية يقارب 1,7 مليون دولار في السنة على مدى السنوات الخمس المقبلة، ولكن اللجنة لا تتلقى كامل المبلغ اللازم. وتواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، بما في ذلك دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعم تنفيذ الخطة.

المعلومات المستجدة عن التقدم المحرز بشأن النقطة المرجعية هاء

يجري العمل على وضع البروتوكول بشأن جمع وتدمير الأسلحة والذخائر الفائضة أو غير المسجلة أو المحتفظ بها بصورة غير مشروعة التي تصادرها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، أو نقلها إلى القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي لجمهورية أفريقيا الوسطى. وأوجه انتباه مجلس الأمن إلى المعلومات

(6) وفقا للفقرة 2 من المادة 14 من اتفاقية كينشاسا، "تعتبر جميع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجميع الذخائر غير الموسومة وفقا لهذه الاتفاقية غير مشروعة. وما لم تكن تلك الأسلحة والذخائر موسومة للاستخدام في ظل شروط تحددها القوانين والأنظمة الوطنية وهذه الاتفاقية، يجب توثيقها وتدميرها على النحو الواجب".

التي قدمت قبل عام إلى فريق التقييم الذي أوفدته، ومفادها وجود ممارسات إدارية لإدارة عمليات مصادرة الأسلحة أو جمعها أو تدميرها أو نقلها، بما في ذلك في سياق الإجراءات القضائية. وتقتضي الإجراءات الإدارية أن يتم، في حالة صادرت القوات المسلحة أسلحةً، تقديمُ تقرير إلى رئيس أركان القوات المسلحة، ثم تسجيل الأسلحة في مستودع الأسلحة المركزي قبل إعادتها إلى الوحدة التي صادرتها ووضعها تحت مسؤولية المسؤول عن حفظ الأسلحة.

وعلاوة على ذلك، لدى جمهورية أفريقيا الوسطى أطر قانونية متعلقة بالالتزامات المنصوص عليها في هذه النقطة المرجعية. وواصلت اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة العمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل تعزيز الإطار التشريعي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة في البلد، بما يشمل التدابير الوقائية والأمنية وأحكام العدالة الجنائية وآليات التعاون الدولي وتبادل المعلومات. وقدمت الحكومة مشروع القانون المتعلق بالإطار العام المنظِّم للأسلحة التقليدية وأجزائها ومكوناتها وذخائرها إلى الجمعية الوطنية للنظر فيه واعتماده. ويعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حاليا على وضع الصيغة النهائية لتوجيهات عامة بشأن إدارة الأسلحة والذخائر، ولا سيما الأسلحة المصادرة في أفريقيا. وبمجرد الانتهاء من وضع هذه التوجيهات، ستُوافَى بها مختلف البلدان، بما فيها جمهورية أفريقيا الوسطى، وستتولى هذه البلدان تفعيلها.

وعلى الصعيد الإقليمي، واصلت الجهود المبذولة لإعادة تنشيط اللجان الثنائية الجامعة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجيرانها إحرازَ نتائج مثمرة. ففي 20 و 21 كانون الأول/ديسمبر 2019، عقدت جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد الاجتماع الرابع عشر للجنة الثنائية الجامعة بينهما.

وتركزت المناقشات على الأمن على طول حدودهما المشتركة، والتعاون في مسائل العدالة والاقتصاد. وشاركت وزارة الدفاع أيضا في عدة اجتماعات ثنائية مع تشاد والسودان والكونغو.

خاتمة

ظلت الحكومة، بدعم من الجهات الشريكة الدولية، ملتزمة بتنفيذ النقاط المرجعية بغرض زيادة تخفيف حظر توريد الأسلحة أو رفعه. ومن الضروري أن يستمر مجلس الأمن والجهات الشريكة الدولية والإقليمية في دعم الحكومة حتى يتسنى إحراز مزيد من التقدم.

ولا أزال أعتقد أنه يلزم أيضا إيلاء انتباه يقظ لحظر الأسلحة المفروض على الجماعات المسلحة الذي لا يزال ساريا بالكامل، والحرص على أن يعود بالنتائج اللازمة والمرجوة حتى تتحسن الحالة الأمنية والسياسية في البلد. وفي هذا الصدد، يمكن للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى وفريق الخبراء التابع لها تقديمُ الدعم إلى جمهورية أفريقيا الوسطى ودول المنطقة في اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد تجار الأسلحة الذين ذكرت أسماء بعضهم في تقارير فريق الخبراء منذ عام 2017. ومن شأن اللجان الثنائية الإقليمية (وتنفيذ توصياتها) وتنشيط اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بإدارة الحدود تحقيقُ نتائج في هذه المسألة كذلك.

ومن شـأن فرض حظر على الأسـلحة يُضـبط بصـورة جيدة، ويُنفذ بفعالية، ويُواكب باتخاذ تدابير جزاءات أخرى، أن يعزز التقدم السـياسـي الإيجابي الذي يحرز في البلد. ومن شـأنه أيضـا أن يدعم دعوتي إلى وقف إطلاق النار على الصـعيد العالمي. وعلى الجماعات المسـلحة في جمهورية أفريقيا الوسـطى التي تسـتجيب لدعوتي أن تعجّل بجعل هذه الدعوة واقعاً بوقفها أعمال العنف، وعلى جميع الأطراف أن تلتزم بالتقيد بوقف إطلاق النار العالمي، لا سيما في الوقت الذي يتصدى فيه البلد والمنطقة لجائحة كوفيد-19.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**